المحاضرة 11: موقف السلطات الإستعمارية من نشاط الدستوريين : (1933– 1939)

جمع أسلوب الإدارة الإستعمارية خلال هذه المرحلة في التعامل مع النشاط السياسي بين احتواء الوضع بإصلاحات، وفي المقابل اتباع سياسة القمع أمام تطور النشاط النضالي الحزبي وكذا العمل النقابي والجمعوي،

أولا– الإجراءات الإستعمارية: من أبرز الخطوات التي اتبعتها سلطة الحماية نذكر:

– حلّ الحزب الدستوري الجديد في 13 ماي 1933 ومنع جرائده الوطنية الثلاث الصادرة باللغة الفرنسية "صوت التونسي" و " العمل التونسي" و"صوت الشعب"، كما مارست الإدارة الإستعمارية سياسة ترهيبية عن طريق المجنّدين السنغاليين ضد العزل من التونسيين، وتتبع المناضلين الدستوريين وإيقافهم بعد تنظيم الإضرابات والإحتجاجات بالعاصمة التونسية في 15 جوان 1933 [1].

–اعتقال زعماء الحزب الدستوري الجديد وإبعادهم إلى برج القصيرة في صحراء الجنوب التونسي في 2سبتمبر 1934 من بينهم الحبيب بورقيبة والماطري والحبيب أبو قطفة بعد التحقق من خطر نشاطهم مباشرة بعد تأسيس الحزب الدستوري الجديد [2]؛كما تم إلقاء القبض على ستة شيوعيين من المسلمين والإسرائيليين وتعطيل جريدة" العمل " إضافة إلى منع الإجتماعات في الطريق العام، واتخاذ إجراءات الإعتقال بأمر من المقيم العام، وكشف بيروطون عن النوايا الحقيقة وراء الإجراءات الزجرية بهدف المحافظة على هيبة سلطة فرنسا[3].

ثانيا– حكومة الجبهة الشعبية وتعاملها مع الوضع التونسي:

عرف الوضع بتونس انفراجا سنة 1936 بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا بانتخاب " ليون بلوم على رأسها، وكان أغلب روادها من المقتنعين بضرورة إصلاح الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المستعمرات، فقدحاول المقيم العام أرمون قيون Aemond Guillon القيام بإصلاح الوضع التونسي فأصدر سلسلة من القوانين هدفها تحسين التشريع الخاص بالشغل والصحافة والإجتماع، وتكوين الجمعيات، وعلى إثرها جاء قانون 06 أوت 1936 الذي مكّن من تكوين الجمعيات حيث يلغي الترخيص السابق على الصحافة العربية، وخلال 12 ماي سنة 1936 قام المقيم العام بزيارة إلى وسط البلاد وجنوبه وتفاوض مع زعماء الحزب الدستوري الجديد الموقوفين، وصرّح بأنهم لا يكنون أي عداء لفرنسا مع أنّهم مستعدين للتفاوض الجدّي معها، وعلى إثرها تم الإفراج عن القادة السياسيين المعتقلين يوم 22 ماي 1936، وكان قانون 1936 قد فتح مجال حرية الصحافة، وحرية الإجتماع وتكوين الجمعيات مماساهم في تطور الجمعيات ووصول عددها إلى 94 جمعية سنة 1937[4].

---

[1] . نفسه، ص 18.

[2] . الحبيب ثامر،هذه تونس ،ص 93.

[3] . عبد المجيد كريّم وآخرون، موجز الحركة الوطنية،ص 92.

[4] . سمير البكوش، المرجع السابق، ص31.

لكن هذه الإجراءات المتبعة من طرف سلطة الحماية لم تخفي التخوف الفرنسي من إمكانية قيام تقارب تونسي إيطالي خاصة عند تعمق أزمات السكان التونسيين اقتصاديا واجتماعيا خلال النصف الأول من الثلاثينات، وحاولت إيطاليا إبراز نواياها مع التونسيين في ميدان التعليم، فسعى بعض الإيطاليين لجلب الشبان التونسيين لمواصلة دراستهم بإيطاليا، إضافة إلى إغراء بعض الصحف التونسية للقيام بعمل دعائي لفائدة الحركة الفاشية، فقد تمّ خلال شهر جوان 1936 تعطيل جريدة النهضة بتهمة إصدار مقال تعدّى فيه صاحبه على شخصية الباي، ومع الصعوبات المالية حاولت الجريدة الإتصال بجريدة لونيوننني "سانتا ماريا " وعرفت الجريدة بدعايتها الكبيرة لفائدة الإيديولوجية الفاشية وكان خطر الدعاية الفاشية حافزا لمراجعة الإقامة العامة لسياستها الإستعمارية [1].

-زيارة (بيار فيانو)كاتب الدولة المساند لوزير الخارجية للشؤون التونسية والمغربية في فيفري 1937 إلى تونس وإبداء استعداده لإصلاح الإدارة ومشاركة التونسيين في شؤون البلاد ورفضه سياسة الإدماج، وبيّن أفضلية سياسة الإشتراك والحصول على رضا التونسيين بكل حرية، لكن وعوده اصطدمت بمعارضة غلاة الإستعمار مما أدّى إلى توقف الحوار وتوتر علاقته مع الدستوريين الجدد [2].

-نقمة غلاة المعمرين وضغطهم على سلطة الحماية والإيعاز لها باستعمال القمع ضد المحتجين مثل قمع المضربين بوحشية في بنزرت في 8جانفي 1938، وقتل ستة تونسيين وجرح 20 في مظاهرة قادها الحبيب بوقطفة،واعتقال بعض رموز الحركة الوطنية في بداية أفريل وفي طليعتهم صالح بن يوسف وسليمان بن سليمان والهادي نويرة ويوسف الرويسي ،ولكن هذه التجاوزات من طرف الحماية جعلت الحزب الدستوري يدعو إلى عقد المجلس الملّي يوم 13- 14 ديسمبر 1938، والمطالبة من النواب الموافقة على اللجوء إلى العصيان المدني والإمتناع عن دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية[3].

- قيام إدارة التعليم والأوقاف بمراقبة التعليم في أوساط الزيتونة والصادقية وإيقاف على البهلوان في مارس 1938 وفصله عن عمله من المدرسة الصادقية كأستاذ في مارس 1938[4]،وإغلاق المعهد الصادقي نتيجة الإضطرابات التي عبرت عن تضامن الشبان مع أستاذهم، واعتقال بعض رموز الحركة الوطنية مما تسبب في انتفاضة 08 أفريل 1938 التي تمثلت في مظاهرات ضخمة أمام الإقامة العامة، ومظاهرات مماثلة في أماكن عديدة من تونس.وتمكنت من إخراج العمل الوطني من السقف الإيديولوجي إلى النطاق القانوني السياسي الذي فرضته مؤسسات الحماية الفرنسية ، وأبرزت نجاعة ونشاط الحزب الدستوري الجديد [5]

---

[1]. Juliette ,op-cit, p146.

[2] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص 160.

[3] . نفسه، ص 160.

[4] .ألقى محاضرة في 10 مارس 1938 تحت عنوان " دور الشباب في المعركة "وكان لها صدى كبير حيث جمعت حوالي 700 تلميذ من كافة معاهد العاصمة فكان القرار إعلان اعن مظاهرة حركة الشبان لتأييد أستاذهم والتضامن معه : العياشي، الزيتونة والزيتونيون،ص 242.

[5] .زهير الذوادي، تحولات العمل الوطني التونسي،ص ص 170-171.

– إعلان الدولة عن حالة الحصار وإلقاء القبض على قادة الحزب الدستوري الجديد وفي مقدمتهم الحبيب بورقيبة واعتقاله بالسجن العسكري بتونس، واتّباع سياسة القمع ضد الوطنيين والمحاكمات والإعتقالات التي بلغت ما بين الألفين إلى ثلاثة آلاف مما أثار استياء واستنكار الشبان التونسيون ومواصلة النضال رغم الإجراءات التعسفية مع غلق محل الحزب[1].

-إصدار أوامر في جويلية 1938 تنص على خنق الصحافة التونسية وإنشاء الجمعيات خاصة وأنّ نشاط الجمعيات التي تم تأسيسها إثر قانون الجمعيات سنة1936 لم تحظى بحرية مطلقة في النشاط، وكان تحركها يخضع لخصوصيات الظرفية السياسية والثقافية أمام استمرار السلطات الإستعمارية في عمليتها القمعية لزعماء حركة الشبان التونسيين ومنهم محمد الصادق بسيس وخميس الشامخ[2]، ومحاكمة القادة الدستوريين المعتقلين، ورغم تغيير المقيم العام وقدوم المقيم العام الجديد (ايريك لابون) فإن موقف السلطة الفرنسية ازداد تشدّدا إزاء الوطنيين حتى بعد إطلاق سراح المعتقلين عشية الحرب العالمية الثانية، ولكن الحزب الدستوري واصل نشاطه وانعقدت دورة المجلس الكبير ما بين 29سبتمبر إلى 28 نوفمبر 1938 بشكل عادي [3].

وأمام الضغط الممارس ضد السكان والزعماء السياسيين من طرف سلطة الحماية انتقل الدستوريون الجدد نحو العمل السرّي في العاصمة وفي أنحاء تونس وفق توجيهات قيادية تزعمها قادة الحزب السابقين عن طريق بعض المثقفين في العاصمة وأبرزهم الحبيب ثامر وإدريس الباهي وعن طريق الرسائل والبرقيات والعرائض بهدف إطلاق سراح المساجين السياسيين.

[1] .القصاب، المرجع السابق، ص 568.

[2] . البكوش، المرجع السابق،ص 103.

[3] .أندري جوليان، افريقيا الشمالية ...، ص 115.